

أحمد الجلبي وقضيته ضد الأردن
بقلم: دكتور حمزة احمد حداد
(وزير العدل سابقاً)

بتاريخ 1989/8/3، أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي (أثناء الأحكام العرفية) قراراً بدمج بنك البتراء وبنك الأردن والخليج معاً، وحل مجلس إدارة كل منهما، وتعيين لجنة إدارة واحدة لهما، كان أحد أعضائها الدكتور أحمد الجلبي، الذي كان المسؤول الإداري الأول (وربما الوحيد عملياً) لبنك البتراء، من تاريخ إنشائه سنة 1977 وحتى تاريخ القرار المذكور. ولم تمض أربعة أيام على القرار، حتى غادر الدكتور الجلبي الأردن (في 1989/8/7) ولم يعد للبلاد منذ ذلك التاريخ. و أثناء ذلك، تمت إحالة القضية للقضاء العسكري الذي أصدر بتاريخ 1992/4/9 حكماً غيابياً بحق الجلبي، أدانته فيه بتهم الاختلاس وإساءة الائتمان والاحتيال، والحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة (22) سنة، مع غرامات مالية بلغت حوالي (28.5) مليون دولار أمريكي.

ومنذ ذلك الوقت، والحرب الإعلامية بين الحكومة الأردنية وأحمد الجلبي دائرة، تنور تارة وتهدأ تارات: أحمد الجلبي يهاجم الأردن ويلصق به التهم السياسية المختلفة، وخاصة تقربّه من صدام حسين، وتمويله له بمعدات عسكرية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، خلافاً للحظر المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية. والأردن يثير مسألة تسليمه له باعتباره مجرمًا فاراً حسب تعبير القانون الأردني. والظاهر أن أحمد الجلبي لا يريد أن يتجاوز خطوطاً رسمها هو نفسه، أو رسمت له حول الأردن، كما أن الحكومات الأردنية المتعاقبة غير جادة بطلب تسليم أحمد الجلبي، بل ربما أيضاً غير قادرة على إلزام الآخرين بتسليمه. ويبدو كذلك أنه لا نهاية قريبة لهذه الصيحات في مكان ما، وردود الفعل عليها بصيحات متقابلة في مكان آخر، خاصة بعد أن رفع أحمد الجلبي بتاريخ 2004/8/11، دعوى مدنية لدى محكمة مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة، ضد الأردن (كدولة وحكومة)، والبنك المركزي، والدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي سابقاً، والسيد مضر بدران رئيس الحكومة سابقاً.

ومن الملاحظ على هذه الدعوى، أن الجلبي رفعها باسمه الشخصي وباسم كل من بنك البتراء - عمان، وبنك البتراء - واشنطن، بافتراض أن إدارة هذين البنكين معيّنة بطريقة غير قانونية، وهي تمثل المدعى عليهم. وبناء عليه، من غير الممكن أن ترفع هذه الإدارة دعوى ضد نفسها. وبمعنى آخر، فإن الجلبي لا زال يرى نفسه بأنه الممثل الشرعي والوحيد لهذين البنكين. كما يلاحظ عليها أنها دعوى مدنية وليست جزائية، بالرغم من أن المدعى عليهم، من وجهة نظر الجلبي، ارتكبوا جرائم عدة بحقهم، أهمها محاولة خطفه وتسليمه لصدام حسين لتعذيبه وقتله. ومن حيث النتيجة، يطالب الجلبي بتعويض مالي يساوي ثلاثة أضعاف ما يتم إثباته من ضرر.

ويستعرض الجلبي في دعواه سمعة عائلته الطيبة، وتاريخها الحافل بالعباءة سياسياً واقتصادياً، مثل جدّه عبد الحسين الذي كان وزيراً في العراق، ووالده عبد الهادي

هذا هو محور دعوى أحمد الجبلي، الذي كرره أكثر من مرة في لائحة دعواه بشكل ملفت للنظر. والتمتعن في الدعوى، يجد نفسه أمام حمل وديع مسالم، يقابله وحشان مفترسان: الأردن والعراق، بجيشهما وأسلحتهما وأجهزتهما الأمنية المختلفة، يريدان الانقضاض عليه. ومع ذلك، يفلت منهما بالرغم من أنه كان طيلة ما يزيد على عشر سنوات في حضن أحدهما الذي لم يمانع، عملياً، بمغادرة هذا الحمل إلى خارج الأردن، بل ربما سهّل له ذلك.

فالدعوى، بعيداً عن القانون والحقائق، محرّكة للعواطف الإنسانية، مما قد يثير الشفقة فالبكاء، ليس فقط من صاحب القلب العاطفي الرقيق، بل ربما أيضاً من صدام حسين نفسه لو اطلع عليها قبل سقوطه، وحبه للانتقام من الاردن والمسؤولين الأردنيين (آنذاك)، لما لحق هذا الإنسان الوطني الشريف، صاحب المشاعر الإنسانية النبيلة، من قهر وظلم يصعب تحمله إلا من شخص مثله (جزاه الله كل خير).

والدعوى، من جانب آخر، لم تغفل الضرب على وتر الطائفية في العراق من شيعة، وهم أغلبية، وسنة وهم أقلية. فطائفة السنة كانت مفضلة لدى صدام حسين وحزب البعث الحاكم، وهو ما رفضه الجبلي، كما أنه يعلن الآن رفضه وشجبه لمحاولة الولايات المتحدة، تفضيل السنة على الشيعة والتقليل من مرتبة مصالح الأغلبية الشيعية.

على أي حال، فإن وجهة نظرنا في الأردن مختلفة تماماً عن وجهة نظر أحمد الجبلي، لدرجة عدم الالتقاء معه في أي نقطة. فلا علاقة لصدام حسين ولا للعراق بما حصل لبنك البتراء في 3/آب/1989، وإنما الأمر يتعلق بمسألة فنية مالية بحتة. وكما حصل مع بنك البتراء سنة 1989، حصل مع غيره من البنوك والمؤسسات المالية، بطريقة أو بأخرى، منذ ما قبل تلك السنة وحتى الآن. فالبنك، كان يعاني من أزمات مالية حادة لم تؤثر عليه فحسب، وإنما على بعض المؤسسات المالية الأخرى، بل أثرت سلباً

وحتى لا يأخذنا الحماس العاطفي البعيد عن الأسس العلمية والموضوعية، سنسترشد برأي فني حيادي لا تربطه بالحكومة الأردنية والبنك المركزي، ولا بالسيد أحمد الجلبلي أي رابطة خاصة، وهو رأي مدقق الحسابات (المستقل) آرثر أندرسون / دجاني وعلاء الدين في تقريره حول الوضع المالي لبنك البتراء، كما هو في 1989/8/2، وهو يوم السيطرة على بنك البتراء بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي. ومما جاء في هذا التقرير، الذي لم يغفل الجلبلي انتقاده له في دعواه، ما يلي باختصار شديد:

1- بلغ عجز حقوق المساهمين حوالي (157.2) مليون دينار، وهناك خسائر مالية محتملة الحدوث تقدر بمبلغ حوالي (93.4) مليون دينار. فيكون العجز في حقوق المساهمين حوالي (250.6) مليون دينار. وبناء عليه، تتوقف قدرة البنك على الاستمرار في أعماله بشكل اعتيادي، على توفير التمويل اللازم له.

2- وجود قيود في البنك دون أي وثائق ثبوتية حول النقد في الصندوق، وإجراء عمليات مقايضة للعملة مع بعض البنوك (حوالي 5.9 مليون دينار) دون إثباتها في السجلات، بالإضافة لعدم وضوح هذه العمليات وعدم تبادل فعلي لها. ووجود شيكات معادة بحوالي (893) ألف دينار غير مسجلة في الحسابات الخاصة بها، ووجود أخطاء محاسبية في إثبات بعض المعاملات بلغت حوالي (4.6) مليون دينار تقريباً، وإضافة البنك لحوالي (1.8) مليون دينار لقيمة استثماره في بنك بتراء واشنطن، دون وثائق ثبوتية.

3- وجود انخفاض في قيمة استثمارات البنك طويلة الأجل بحوالي (1.5) مليون دينار، ووجود خسائر رأسمالية في بعض الشركات التي يساهم بها البنك، بحوالي (515) ألف دينار، وقيام البنك ببيع العقارات مع عدم تثبيت عمليات البيع بطريقة صحيحة.

4- لم يتم في كثير من الحالات الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة على منح تسهيلات ائتمانية تزيد على (500) ألف دينار، ولا على امتلاك العقارات

ومهما يكن من أمر، من الواضح أن قضية بنك البتراء وأحمد الجليبي التي ابتدأت سنة 1989، لانهاية لها على المدى المنظور. فالبنك، لا زال يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ولكن تحت التصفية التي دامت حتى الآن حوالي (14) سنة. ويبدو أنها ستستمر سنوات أخرى غير محددة. ومن وجهة نظري التي عبرت عنها أكثر من مرة، يجب وضع حد سريع وفعال لهذا البنك، وإغلاق ملفه نهائياً، سواء في الأردن أو واشنطن، بقرار جريء من الجهات المعنية، بالتعاون والتنسيق فيما بينها، وليس بالتطاحن والظنون والشكوك وافتراس سوء النية. كان يمكن، مثلاً، بيع ما تبقى من حقوقه لشركة ترغب بذلك ولو بسعر رمزي، أو نقل هذه الحقوق للبنك المركزي مقابل دينه على بنك البتراء، بل يمكن حتى إهلاك هذه الحقوق، وإعلان فسخ البنك بعد جهاد لا زال قائماً منذ (15) عاماً. أما أن يبقى البنك بحجة وجود دعوى قضائية هنا وأخرى هناك، فهذا مسلسل لا نهاية له، مع ما يترتب على ذلك من إضاعة للوقت والجهد والمال والعقل. وبإصدارنا هكذا قرار، لا بد من التفكير، ولو قليلاً، بأن الأمور بالنسبة للدولة، لا تحسب دوماً بمقاييس الكسب المالي، خاصة إذا كان بعضها، إن لم يكن معظمها، احتمالياً غير محقق الوجود.

أما بالنسبة للدكتور أحمد الجليبي، وهو الطرف الآخر في معادلة بنك البتراء، فإننا أيضاً بحاجة إلى قرار جريء وواضح بشأنه: إما تسوية الأمر ودياً معه وإعادة الاعتبار له، بطريقة قانونية أو بأخرى؛ أو الإعلان رسمياً وعلنياً بأن له حق العودة إلى الأردن، وإعادة محاكمته مدنياً وجزائياً (في حدود المتاح من القانون)، مع إعطائه الضمانات (القانونية) اللازمة لسلامته، وحقه بإقامة ما يشاء من دعاوى في الأردن، وتوكيل من يشاء من المحامين الأردنيين أو غيرهم؛ أو، أخيراً وليس آخراً، السعي جدياً لتسليمه للأردن بناء على التهم المسندة له، والأحكام الجزائية الصادرة بحقه. وبغير ذلك، ستبقى علاقتنا به، من وجهة نظري، ليست بعيدة كثيراً عن علاقة توم وجيري ببعضهما البعض.

د. حمزة احمد حداد

2004/8/21